١٩٧٨[١٣]، حيث بدأت مرحلة من التعاون أثمرت تشكيل اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، ومقرّها في عمّان، بناء على قرار أصدرته القمة العربية الطارئة، التي عقدت في بغداد، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، والتي خصصت مئة مليون دولار «لصندوق يديره الاردن وم.ت.ف. مشتركين... لدعم سكان الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة اقتصادياً ومعيشياً»[١٤]. الّا ان هذا التعاون لم يرق الى مستوى التنسيق السياسي، الّا في مرحلة لاحقة جاءت بعد الغزو الاسرائيلي للبنان، في صيف العام ١٩٨٢. فمنذ ذلك الحين، استعاد الاردن موقعه على المسرح الاقليمي بفعل تراجع مواقع المقاومة، وبدأ بحثاً جاداً في سياسة مشتركة مع م.ت.ف. في الوقت الذي وافق المجلس الوطني الفلسطيني على مبدأ التعاون مع الاردن والتحرّك المشترك معه. وأُجريت مباحثات اردنية ـ فلسطينية انتهت بابرام «اتفاق عمّان»، في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥. وكان من أهمّ بنوده اقامة اتحاد كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين. كما نصّ الاتفاق على ان تجرى مفاوضات السلام حول القضية الفلسطينية في اطار مؤتمر دولي بمشاركة فلسطينية ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك[١٥]. ودشّن الطرفان «مرحلة من الجهد الدبلوماسي المشترك والتشاور الوثيق»[١٦]. ومرة أخرى لم يدم شهر عسل التنسيق المشترك أكثر من عام، لم تزد منجزاته على تشكيل وفد مشترك «سعى الى الترويج [لاتفاق عمّان] والتعريف بأهدافه على نطاق دولي». ففي ١٩ شباط (فبراير) ١٩٨٦، أعلن الملك حسين، في خطاب وجّهه الى الشعبين، الاردني والفلسطيني، عن ايقاف التنسيق مع قيادة م.ت.ف. زاعماً «ان دور المنظمة لا يعطيها كل القرار، وانما يشركها في التحرّكات العربية ازاء قضية فلسطين بقصد ابقاء القضية حيّة. وجزّأ حسين القضية الى شقّين: استعادة الارض التي احتلت في العام ١٩٦٧، واعتبره «شأناً عربياً يشارك فيه الفلسطينيون»؛ وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعتبره الملك شأناً محض فلسطيني. أمّا المنظمة، فقد رفضت، من جانبها، عبر لجنتها التنفيذية التي أصدرت بياناً ردّاً على ذلك، مبدأ الفصل بين الشعب الفلسطيني ومنظمته. وأكدت ان الحلّ الصحيح يأتي «من تضافر الجهود الفلسطينية ـ الاردنية ضمن علاقة متوازنة»[١٧].

الانعطاف الكبير

جاءت الانتفاضة الفلسطينية، في نهاية العام ١٩٨٧، لتقلب الموازين وتغيّر المعطيات السائدة، وتدفع جميع المعنيين بأزمة الشرق الاوسط الى اعادة النظر في مواقفهم وخياراتهم السياسية، «وقدّمت بدائل للحركة السياسية لم تتح من قبل لأي من الحكومات العربية المهتمة بقضية فلسطين»[١٨]. وكان الاردن واسرائيل أبرز القوى التي تأثّرت، مباشرة، بفعل الانتفاضة، كل على اختلاف موقعه وسياساته. فقد رسمت الانتفاضة فهماً جديداً للعلاقات في مجال التحالفات العربية، يقوم على ارسائها «على أسس واضحة لا تطرح الوصاية، أو السيطرة، والالحاق، مضموناً لهذه العلاقات، تحت شعار قومية القضية الفلسطينية؛ ولا تطرح، في شقّها الآخر، عزل القضية الفلسطينية عن امتدادها القومي. وهذا الفهم قام على تعزيز الدور الخاص للحركة الوطنية الفلسطينية التي تقع على عاتقها، مباشرة، مهمة انجاز الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، في اطار الدور القومي العربي المساند، والداعم، والمحتضن، لثورة الشعب الفلسطيني، باعتبار ان مهمّة انجاز الاستقلال الفلسطيني تنسجم، انسجاماً كاملاً، مع المصالح القومية، وتشكّل دعماً لها، كما كان استقلال الجزائر، على سبيل المثال، منسجماً مع المصالح القومية وداعماً لها»[١٩].

بعد ان اكتسبت الانتفاضة شرعية عربية في «قمّة الجزائر» التي عقدت بعد ستة شهور